أَدلَّةُ الاحتجاج النَّحويِّ
عندَ عبدِ السَّميعِ اليَزْديّ الحائريّ
(ت بعد ١٢٦٠هـ)
في كِتَابِهِ (نَيْلِ المَرامِ وَدُرّ النِّظَامِ) وموقفه منها

The Syntax Argument Evidences Used

By ʿAbdul Samīʿ Al- Yzdī Al- Ḥāʾirī(D. after 1260 A. H.)

In His Book «Naylil Marām Wa Dur A- Niẓām»

And His Attitude Of Them.

أ.م.د. محمد نوري الموسوي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

حمزة حسن كاظم

مديريَّة تربية بابل

Prof. Dr. Muḥamad Nūrī Al- Mūsawī

University Of Babylon/ College Of Education

For Human Science/ Department Of Arabic.

Ḥamza Ḥasan Kāẓim

The General Directorate Of Education Of Babylon.

السنة العاشرة/المجلد العاشر/العددان الأول والثاني(٣٥ – ٣٦)
ذو الحجة ١٤٤٤هـ/ حزيران ٢٠٢٣م

الملخَّص

تناول البحث الأصول النَّحويَّة التي احتج بها الشَّيخ اليزديّ في تثبيت القواعد النَّحويَّة، إذ حاولنا الكشف في بحثنا هذا عن هذه الشّخصية العلمية وعن مكانتها وما خلفته من موروث علمي كبير، فكان لابدَّ من معرفة موقف هذا العالم من أصول النَّحو، إذ أظهر البحث كيفية إفادته من هذه الأدلّة، واعتماده عليها في مصنّفه (نيل المرام ودرّ النظام)، فبدأنا أولًا بتمهيد موجز عن حياته، ثم عرض البحث لأدلّة الاحتجاج (السَّماع، والقياس، والإجماع)، وقدَّمنا لكلِّ دليلٍ بمقدمة أوضحنا فيها المقصود بكلّ منها، كما عرضنا بعض تعريفات العلماء القدماء والمحدثين لها، موضحين موقف الشّيخ عبد السَّميع اليزديّ من هذه الأصول مع ذكر أمثلة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب منظومه ومنثوره، وسعينا للكشف عن منهجه في الاحتجاج بها، فالهدف المتوخّى من هذا البحث استجلاء الأصول التي بُنيت عليها القاعدة النَّحوية عند الشَّيخ اليزديّ، وبيان مدى عنايته بها في هذا المصنَّف، وبيان علمه بالأدلّة الإجمالية التي يتوصَّل بها لاستنباط الأحكام النَّحويَّة وكيفية الاستدلال بها.

الكلمات المفتاحيَّة: الاحتجاج النَّحوِيّ، الأدلَّة النحوية، عبد السَّميع اليَزْدِيّ الحائريّ، نَيْل المَرامِ وَدُرّ النِّظَامِ.

Abstract.

The syntax origins that Šayḫ Al- Yazdī argued in confirming the scientific rules of the syntax reveal, in this article, the brilliant character, placement of Šayḫ Al- Yazdī and his scholarly heritage.

The attitude of this scholar towards uncovering the foundations of the linguistics origins must be widely known. This article research has shown how this scholar interested in those evidences and depended upon them in his compilation titled as «Naylul Marām Wa Dur A- Niẓām».

Consequently, this article has been divided into number of themes. First one contains the biography of Al- Yazdī in brief. In addition, the second section deals with his way of using the evidences through three activities « A- Samāʿ listening, Al- Qiyās Analogy and Al-ʾIĞmāʿ Consensus". Each guide, in this study, has been accompanied with a preface to clarify its core and meaning. Furthermore, there is a presentation for the definitions which were innovated by the classic and modern scientists. So, in this presentation, there is an explanation of Šayḫ Al- Yazdī›s attitude to those lingual assets in addition to mentioning some samples from the Noble Qurʾān, the Ḥadīṯ Narration and the Arab verse and prose. Third section sheds lights over Al- Yazdī's method of arguing these evidences in order to reveal the linguistics origins on which the lingual bases have been established by Šayḫ Al- Yazdī›s. furthermore, the last section handles Al- Yazdī›s interest and care of his book, his knowledge and master of the linguistic rules that he came up with through his Istinbāṭ inference from those linguistic rules.

Key Words: - (The Syntax Argument, Linguistics Evidences, Abdul Samīʿ Al- Yzdī, Naylul Marām Wa Dur A- Niẓām).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خير خلقه أجمعين، المبعوث رحمةً للعالمين، أبي القاسم محمد وآله الطّاهرين الغرّ الميامين.

أمَّا بعد:

فيحفل تراثنا الإسلامي العريق بأعلام مبرَّزين أسهموا في بناء صرح العلم، فوضعوا المصنّفات في مختلف فنون المعرفة، ومن أولئك العلماء الذين كان لهم دورٌ ريادِيٌّ في خدمة لغة القرآن الكريم، لغتنا العربية، العالم الفاضل عبد السَّميع بن محمد علي اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠هـ)[١] من أعلام القرن الثّالث عشر الهجري، لقد أولى الشَّيخ اليزديّ الأصول النحوية عناية كبيرة، وكان لا بدّ من معرفة موقف هذا العالم النِّحرير من هذه الأصول التي بنيت عليها القواعد النحوية، وقد تمثلت بالسَّماع، والقياس، والإجماع، وسنوجز الكلام فيها بما يناسب المقام، إذ يسعى الباحث في بحثه هذا للكشف عن هذه الأصول، واقتصر الباحث على أصول النَّحو المشهورة كالسَّماع والقياس والإجماع، وأُهملَ استصحاب الحال؛ لقلة المسائل النحوية فيه، وقد سبق الحديث عن تلك الأصول تمهيدٌ عرضنا فيه شيئًا من حياة المصنّف، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلَّفاته، ومنزلته العلمية، وفي نهاية البحث وضعنا خاتمة تناولت أبرز النتائج.

---

(١) ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ١٦، وتراجم الرجال: ١/ ٢٩٢-٢٩٥، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤/ ٤٣٨، ونجوم السماء في تراجم العلماء: ١/ ٤٥٧.

التمهيد

الشّيخ عبد السَّميع بن محمد علي اليزديّ الحائريّ[١]، فقيه وأصوليّ ونحويّ وأديبٌ، وله في هذه الميادين مؤلَّفات وجهود علميَّة[٢]، وُلِد في إيران وانتقل إلى كربلاء المقدَّسة[٣]؛ ليدرس فيها ويجاور الحرم الحسيني، ومن أبرز أساتذته في كربلاء السّيّد إبراهيم القزويني الحائري[٤]، وبقي فيها إلى حين وفاته، وكانت وفاته بعد عام (١٢٦٠هـ - ١٨٨٤م)[٥].

من المؤلَّفات النحويَّة للشيخ اليزدي كتاب (نيل المرام ودرّ النظام) وفيه فصَّل القول في الأبواب النَّحويَّة التي عالجها، وهو من الكتب المهمة في صنعة النَّحو، ومن أهم ما يمتاز به هذا الكتاب هو أنَّ لصاحبه رأيًا خاصًّا به، وشخصيّة مستقلّة، وجرأة في المناقشة، وقوة في الردود.

إنَّ دراسة علم من أعلام النّحو وشخصيّة مغيّبة لها عطاء متميز في شتى مجالات المعرفة كشخصية الشيخ اليزدي لها أهميَّة بالغة؛ إذ إنّها تكشف عن هذه الشخصية، وعن مكانتها، فقد خلَّف لنا الشيخ موروثًا لا يُستهان به، وسنقف في هذا البحث عند الأصول التي بُنيت عليها القواعد النَّحويَّة عند عبد السَّميع اليزديّ الحائريّ، والأصول هي:

---

(١) ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ١٦، وتراجم الرجال: ١/ ٢٩٢ - ٢٩٥، رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد: ١٥٤، ومعجم البابطين (قسم شعراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

(٢) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٧٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١/ ٦١٣، ونتائج الأفكار: ٥١.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة: ٩/ ٢٥٢، وتكملة أمل الآمل: ١/ ٣٦٠ - ٣٦١، ضوابط الأصول: ١٠، وطبقات اعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣.

(٥) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣.

أولا/ السَّماع:

وهو الأصل الأوّل من أصول النَّحو العربي، ويُعدُّ الأهم من بين الأصول الأخرى التي اعتمدها اللغويون والنَّحويون في الاستدلال على المعاني اللغوية، والقواعد النَّحويَّة، ومصدر السَّماع هم أعراب البادية الذين يحتجّ بعربيتهم[١].

لقد اعتمد اليزدي السَّماع دليلًا في تقرير مسائله النَّحويَّة وتثبيتها، والعبارات التي استعملها التي تدلّ على هذا الأصل هي«والكلم المتداولة على ألسن العرب، الاستقراء والتتبع في كلمات العرب، هذا بحثٌ واردٌ لا مدفع عنه إلَّا التمسّك بالسَّماع والنَّقل عن العرب، وفيه ضعف ظاهر قياسًا وسماعًا، للحكم بسماعه في كلام العرب؛ لأنَّ بعض العرب، وسمع، ونحوها ما ورد عن العرب؛ بل منوط بالسَّماع، كثيرًا في كلام العرب، استدلالا بالقياس والسَّماع، وقد ورد عن العرب، حُكي أنَّ سيبويه سمع رجلًا، لم نرَ في كلامهم جمعًا على هذا الوزن»[٢]، وفي ما يأتي نبيّن أدلّة السَّماع التي احتج بها اليزدي على المسائل النَّحويَّة:

أ: الاحتجاج بالقرآن الكريم:

يعد النص القرآني من أعلى مراتب النصوص الفصيحة التي يُحتَج بها لغويًّا وفقهيًّا وأصوليًّا، وهذا النصّ العربي الفصيح المُجمع على صحته وتواتر تلاوته بالحركات والسَّكنات، هو أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعر والنّثر الذي جاءنا من كلام العرب.

(١) ينظر: الدِّراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٧٠، وأصول التفكير النحوي: ٣٦ – ٣٧، والأصول: ٨٩.

(٢) ينظر: نيل المرام ودر النظام (قسم التحقيق): ٦، ١٢، ٧٤، ١١٦.

وقد استدل اليزدي في مواضع كثيرة بالنص القرآني؛ إذ بلغ عدد الآيات التي كانت موضع الشاهد عنده مئتين وأربعًا وعشرين آية قرآنية، وقد صدَّر أغلب شواهده القرآنية بلفظ (نحو)، وبعضها صُدِّرت بعبارات (لقوله تعالى، عن قوله تعالى، نقض بقوله تعالى، والقرينة على المحذوف قوله، ولهذا صح الحكم بكون قوله تعالى، وجعل منه، مستدلا بقوله، أما السَّماع فقوله، مردود بقوله، وقد قال تعالى، وحملوا عليه قوله، وعليه ورد قوله تعالى، وأما قوله)، وكثرة الشّواهد القرآنية التي استدل بها دليل عنايته الفائقة والمخصوصة بالنّصّ القرآني وتقديمه على غيره من الشواهد الأخرى، بوصفه من أقوى الشّواهد تواترًا وصحة ويعطي للأصول النَّحويَّة قوة وللبيانات النَّحويَّة ورسومها حركيَّة وفعَّاليَّة؛ فهو منتجٌ للنّصوص نزل بأرقى لغة وأعذب أسلوب مما يجعل الاستشهاد بكلمة منه أو آية منه جواز المرور بمثيلاتها في كلام العرب ورائدة لغيره من تراكيب الكلام، وفيما يأتي نعرض بعض الأمثلة على ذلك:

١. الاستدلال على مجيء المبتدأ مصدرًا مؤوَّلًا بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوْا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[١][٢].

٢. الاستدلال على كون مرجع الجملة الشرطية إلى الإسمية بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٣][٤].

٣. الاستدلال على شيوع حذف اسم (لات) بقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[٥][٦].

---

(١) سورة النِّساء: ٢٥.

(٢) ينظر: نيل المرام ودر النظام (قسم التحقيق): ٥١.

(٣) سورة الانشقاق: ١.

(٤) ينظر: نيل المرام ودر النظام (قسم التحقيق): ٥٧.

(٥) سورة: ص: ٣

(٦) ينظر: نيل المرام ودر النظام (قسم التحقيق): ٧٣.

٤. وفي باب النِّداء يرى عدم دخول حرف النِّداء على الأفعال والحروف، ثمَّ يعلّل دخول حرف النِّداء على بعض الحروف فيما جاء منها في القرآن الكريم، وكذلك دخوله على بعض الأفعال في بعض الجمل، بقوله: «فإنْ قلتَ: ما تقول في ﴿يا ليتنا﴾[١]، و(يَا غَفَرَ اللهُ لَكَ)؟ قلتُ: المنادى فيهما محذوف»[٢].

٥. الاستدلال على عدم احتياج (قد) مع الحال إذا كان زمن عامله مقارنًا لزمن الحال، نجده يعطي مثالا ثم يعزز مثاله بآية قرآنية، قال: «والأحسن أنْ يقال: إنَّ الحال إذا وقع ماضيًا فإمّا يكون زمانه مقارنًا لزمان العامل بأنْ يكون زمان عامله أيضًا ماضيًا، وحصولهما في وقت واحد لم يحتج إلى (قد) أصلًا، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ) أيْ والحال أنَّهُ كان راكبًا في وقت مجيئه أمس، ومنه ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ﴾[٣]»[٤]

٦. الاستدلال على جواز حذف عامل الحال في حال وجود القرينة الدَّالة على المحذوف، قال: «في حذف عامل الحال، وهو على قسمين: جوازي، ووجوبي، أمّا الأول: ففي ما قام قرينة على المحذوف سواء كانت حالية، كقولك للمسافر: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا)؛ أيْ سِرْ راشدًا مهديًّا، أو مقالية، نحو: ﴿بَلَى قَادِرِيْنَ﴾[٥]؛ أيْ نجمعها قادرين»[٦].

---

(١) سورة الأنعام: من الآية/ ٢٧، وسورة الأحزاب: من الآية/ ٦٦.
(٢) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٩٠.
(٣) سورة النساء: ٩٠
(٤) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٢٢.
(٥) سورة القيامة: من الآية: ٤. والآية: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾.
(٦) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٤١.

٧. وفي بعض الأحايين عندما يقرر حكمًا نحويًّا ما، ويعارض ذلك الحكم بنص قرآني، نجده يعلّل ذلك التعارض، مثلًا قوله: «فإنْ قلتَ: يرد عليك فيما قلت من وجوب إفراد تميز المركب نقض بقوله تعالى: ﴿اِثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[١]، قلتُ: قوله: ﴿أَسْبَاطًا﴾ كما نصَّ عليه المحققون ليس بتميز لـ﴿اِثْنَتَي عَشْرَةَ﴾، وإلَّا لزم فيه مخالفة قاعدة أخرى وهي كون التميز مذكرًا والعدد مؤنثا مع أنَّ الشأن في مثل ذلك موافقة القياس؛ بل هو يدل عن العدد والتميّز محذوف؛ أي (اِثْنَتَي عَشْرَةَ فِرْقَةً أسباطًا)...»[٢].

٨. قد يستشهد بآيتين على المعنى نفسه، ومثال ذلك عدم مجيء عطف البيان جملة بخلاف البدل، قال: ومنها: أنَّ البيان لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيْلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيْمٍ﴾[٣]، ونحو: ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[٤][٥].

٩. وأحيانًا له موقفٌ من الدليل، فعند كلامه عن مواضع وجوب نصب الاسم، قال: «الثاني: بعد (إذا) الشرطية لما ذكر، وادعاء دخوله على الاسم احتجاجا بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَّتْ﴾[٦] موهون بالتأويل، نحو: ﴿وَإِنِ اِمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[٧]»[٨].

---

(١) سورة الأعراف: من الآية/ ١٦٠.

(٢) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٤١.

(٣) سورة فصِّلت: ٤٣.

(٤) سورة إبراهيم: ١١

(٥) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٠٢ (مخطوط).

(٦) الانشقاق: ١.

(٧) سورة النِّساء: ١٢٨.

(٨) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٨٢.

ب: القراءات القرآنية:

وهي إحدى أهم مصادر الاحتجاج عند النحويين، وكان للشّيخ عبد السَّميع اليزديّ موقفٌ واضحٌ منها، فقد استشهد ببعض القراءات القرآنية يقوي بها آراءه، وأحيانًا يستشهد بها لترجيح رأي على آخر، أو يحكم على تلك القراءة بالشّذوذ، ونجده في بعض المواضع مضعِّفًا بعضها، أو يرد تلك القراءة بما هو أقوى وأرجح، وأحيانًا نجده ينسب تلك القراءة إلى قارئها، كقوله: «في قراءة حمزة، وفيه أنَّ حمزة كوفي وكأنَّهُ قرأ على مذهبهم»[(١)]، وقد يذكرها أحيانًا من دون نسبة مكتفيًا بقوله: «في قراءة بعضهم»[(٢)]، ومن أمثلة القراءات القرآنيَّة والموقف منها ما يأتي:

١. استدلاله بقراءة بعضهم على إهمال عمل (أن) الناصبة تشبيها لها بالمخفَّفة، قال: «وقد يهمل الناصبة عن العمل تشبيهًا لها بالمخفّفة، أو بـ«ما» المصدرية ومنه قراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[(٣)] بالرفع»[(٤)].

٢. ما ورد في حديثه عن تمييز الأعداد (٣-١٠)، وكون مميِّزها يقع مفردًا، وما ورد خلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[(٥)]، قال: «وقد عرفت أنَّ وقوع الجمع السالم تمييزًا شاذٌّ، وإنْ كان واقعًا، فاختاروا مفرده احترازًا عن الشَّاذ مع أنَّ المفرد أخص، وفي الآية شذوذ آخر من جهة تمييز المئة على قراءة إضافة المئة، ولا بأس به؛ لتصريحهم بوقوعه في

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٩٩.
(٢) المصدر نفسه: ٢٦٤.
(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٣٣.
(٤) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٦٤ (مخطوط).
(٥) سورة الكهف: ٢٥.

بعض الأحيان مع أنَّ فيه ملاحظة رعاية ما ميزه -المئة- وهو ثلاث، فلما ميّز ثلاث بالمفرد مع أنَّ حقّه كان التمييز بالجمع ميّز تمييزه بالجمع تداركًا له، وإنْ كان حقه التمييز بالمفرد، ولا يعد ما فعل لأجل غرض شاذًّا، وأمّا على قراءة جر المئة فلا تمييز له، و«سنين» حينئذ منصوب بدل عن «ثلاثمائة» لا مجرور بدل عن «مائة» كما ذهب إليه بعض؛ لفساد المعنى»[١].

٣. وأحيانا كان اليزدي يرد رأي بعض النحويين عند استدلاله على حكم نحوي بقراءةٍ قرآنيَّة، قال: «وقول الزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيْهَا﴾[٢] إنَّ «كلًّا» توكيد، والصواب أنَّهما بدلان بدل من كل»[٣].

ج: الحديث النبوي الشريف:

وهو كلام النبي صلى الله عليه وآله، وهو بلا شك كلام معصوم لا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوْحَى﴾[٤]، وكان من اللاّزم أنْ يُقدِّم على غيره من كلام العرب في باب الاحتجاج؛ لأنَّه لم يأت بعد كلام الله القرآن الكريم أبلغ وأفصح منه، ومع هذا فإنَّنا لم نجد للحديث الشريف اهتمامًا يناسب مقامه في كتب النَّحويّين، وما حجتهم في إعراضهم عنه إلّا الوضع والتّحريف الذي أصابه، إلى غير ذلك من الأسباب التي لسنا في صدد نقاشها، ومن النَّحويين الّذين استشهدوا بالحديث الشّريف على قلّة هو الشَّيخ اليزديّ، ولم أجد إلَّا موضعين استدل بهما.

---

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٣٦.
(٢) سورة غافر: من الآية: ٤٨.
(٣) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٢٨ (مخطوط).
(٤) سورة النجم: الآية: ٣-٤

الأوّل: استدلاله على جواز تأكيد النَّكرة، قال: «ويستثنى من الحكم المذكور شيء واحد وهو إذا كان النكرة حكمًا فيصح تأكيدها كقوله صلى الله عليه وآله: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ»[١].

والثّاني: في باب أفعل التّفضيل، استدل به على جواز رفع أفعل التّفضيل للفاعل الظاهر، وهو: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيْهَا الصَّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّة»[٢].

والملاحظ في استدلاله بهذا الحديث أنَّه لم يعزه للنبي صلى الله عليه وآله.

د: كلام المعصوم عليه السلام:

وهو كلام الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وكلامهم حجة يحتجّ به في اللغة وقواعد الإعراب، ونورد النماذج على النحو الآتي:

١. في حديثه عن توابع المنادى، قال: «وأمّا المعطوف فلأنَّهُ كالمعطوف عليه مرفوع، وأمّا التابع؛ أي فهو ذو لام مرفوع، وتابعه مرفوع أيضًا، ولا يتبع بالمضاف إلَّا شذوذًا كما قيل، ويردّه قوله: «أَيُّهَا المَظْلُوْمُ وَابْنُ المَظْلُوْم»[٣]، وحينئذ فيجوز نصبه أيضًا على الأقوى»[٤].

٢. وفي حديثه عن المواضع التي يحتاج فيها إلى الرابط، وهي كثيرة، قوله: «العاملان في باب التنازع فلا بدَّ من ارتباطهما إمّا بالعاطف وهو الأغلب

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ١٩٦ (مخطوط).
(٢) المصدر نفسه: ١٨٠.
(٣) هذا النَّص ورد في زيارة وارث المرويَّة عن الإمام الصادق عليه السلام. بحار الأنوار: ٩٨/ ١٦٣.
(٤) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٩١.

حتى إنَّ بعضهم اقتصر عليه؛ بل على «الواو» فقط، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: «(اللّهُمَّ إِنْ كَانَ صَغُرَ فِي جَنْبِ طَاعَتِكَ عَمَلِي) في وجه»[١].

٣. ومنها استدلاله بقول الإمام علي عليه السلام على المواضع التي يحتاج بها إلى ضمير رابط ومن هذه المواضع الجملة الموصول بها، قال: «ولا يربطها غالبا إلَّا الضمير، وقد ينوب عنه الظاهر...، أو الضمير الحاضر نحو[٢]: [الرجز]

أَنَــا الَّــذِي سَــمَّــتْــنِي أُمِّــي حَــيْــدَرَهْ[٣]

٤. ردّه رأي من ذهب إلى كون الفعل (غاض) لازمًا، قال: «وقد استشعر من بعض المعاصرين القاصرين إنكار هذا القسم حيث أقرّ على كون (غاض) لازمًا مستدلًا بقول سيد السَّاجدين في الصَّحيفة (إِنَّ فَضْلَكَ لَا يَغِيْضُ)، وعدم استعماله متعديًّا غفلة عن قوله سبحانه: ﴿وَغِيْضَ المَاءُ﴾[٤]، فالأجود عدم التأويل في واحد من الكلامين وإبقاؤهما على ظاهرهما»[٥].

هـ: كلام العرب شعرا ونثرا:

القسم الأوَّل/ الشعر:

يُعدّ الشعر من المصادر الشائعة عند أهل اللغة والنحو في استدلالهم على المعاني، والقواعد النَّحويَّة، ولعلَّهُ يأتي بالمرتبة الأولى في كثرة الاستدلال

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٣٤ (مخطوط). وهو من أدعية ومناجاة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في شهر شعبان. بحار الأنوار: ٩١/ ١٠٠.
(٢) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٢٦ (مخطوط).
(٣) ينظر: ديوان الإمام علي عليه السلام: ٤٢.
(٤) سورة هود: من الآية: ٤٤.
(٥) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٧٦– ٧٧.

به، وقد وضع اللغويون والنحويون شـرائط للاستشـهاد به، فليس كل ما ورد عـن العرب يعدّ شـاهدًا نحويًّا، بـل هو محكوم بزمان معيّـن، وأماكن معيّنة، وكان الشَّـيخ عبد السَّـميع كسـابقيه في استشهاده بالشـعر والإكثار منه، وقد بلغت شـواهده الشّـعرية عددًا كبيرًا إلَّا أنَّها جاءت بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريـم من ناحية الاستشـهاد، وعلـى كلِّ حال فهما يعـدّان بالمرتبة الأولى من شـواهده النَّحويَّة كثرةً. فقد استشـهد بشـعر ما قبل الإسـلام؛ أيْ الشّـعر الجاهلي، وبشـعر المخضرمين، وبشـعر الشّعراء الإسـلاميين، وكان الشّيخ اليزديّ يسـتخدم عبارات معينة في اسـتدلاله بالشعر نحو: (كقوله، ومستدلًا بقوله، وسـمع شـذوذًا، وردّا بقوله، ونحو، وقال الشـاعر، ومستدلين بقوله، وإليه يشـير الشـاعر بقوله، وإليه يشـير بعض الفضلاء، ومثل ذلك قوله، وأمّا قوله، وكقول الشاعر، وكقول الإعرابي)، ولم يصرّح في كلّ شواهده الشّعرية باسـم الشـاعر، ولم ينسـب أيّ بيت لقائله، وتنوّعت شـواهده الشّعرية فمرّة يذكر البيت كاملًا، وقد يستشـهد ببيتين لموضوع واحد، وقد يستشهد بالبيت الواحـد أو شـطره أو جزء منـه، وكان ذلك في أكثر من موضـع. ومرة أخرى يستشهد بالرّجز، وسنبيِّن ذلك على النَّحو الآتي:

١. استشـهد الشيخ اليزدي على جواز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر إذا تساويا، كأنْ يكونـا معرفتيـن، أو نكرتين، ويكون ذلك مع أمن اللبس[(١)] استشـهد بقول الشاعر: [الطويل]

بَـنُـونَـا بَـنُـو أَبْـنَـائِـنَـا[(٢)].

(١) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٥٩.

(٢) البيت مجهول القائل. ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٤٤٤، وتخليص الشـواهد وتلخيص الفوائد/ ١٩٨.

٢. استدلاله على وجوب نصب المنادى إذا تكرر، قال: «وكذلك المنادى المكرر المضاف ثانيهما، نحو: [الرجز]

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ[١]

فيجب نصب الثاني»[٢].

٣. استدلاله على دخول حرف الجر «من» على الظرف «عند، ولدى»، قال: «فإن قلت: صح جر «عند، لدى بـ«من» فيقال: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ)، وقال الشاعر:

مِنْ لَدُ شَوْلًا.....

ثُمَّ يعلّل دخول حرف الجر على الظّرف غير المتصرّف في الشاهد المذكور، قال: «فكيف تحكم بأنّهما من الظّروف الغير متصرفة؟ قلتُ: المراد من الظرف غير المتصرّف الظّرف اللّازم للنصب على كونه مفعولًا فيه، أو الجر بالحرف فإنَّ المجرور عندنا حكمه حكم الظرف في كونه منصوبًا محلًّا، ولهذا يطلق كلّ منهما على الآخر، والمراد بالظّرف المتصرّف خروجه عن المنصوبية لفظًا ومحلًّا كأنْ يقع فاعلًا ومبتدأ»[٣]

٤. أحيانًا نجده يبيّن فساد المعنى إذا حُمِل الشّاهد على قاعدة معيّنة، ومنه قوله: بعدم جواز العطف، ولا النصب على كونه المفعول معه للإخلال بالمعنى، نحو: [الرجز]

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[٤]

(١) البيت لعبد الله بن رواحة، قاله في أثناء سفره إلى مؤته غازيًا يخاطب زيد بن أرقم. وهو في ديوانه: ١٥٢.

(٢) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٦.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في

قال: «فإنَّهُ لو جعل عطفًا لزم كون الماء علفًا، ولو جعل مفعولًا معه لزم كون التّبن والماء ممزوجين علفًا نظرًا إلى كون (الواو) بمعنى (مع) وحينئذ فيجب تقدير العامل للاسم الثّاني وجعل الجملة عطفًا على الجملة والتقدير (وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا)...»[١].

٥. ومنه حكمه على بعض ما ورد من كلام العرب بالشّذوذ، وذلك عند حديثه عن وقوع الضمير المتصل كالكاف بعد (إلّا)، قال: «ومنها: أنْ يقع بعد «إلّا»، نحو «مَا ضَرَبْتُ إلّا إيَّاكَ» و«مَا ضَرَبَ إلّا أَنَا»، وأمّا قوله: [البسيط]

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلّا يُجَاوِرُنَا إِلّاكِ دَيَّارُ[٢]

فشاذّ لا يقاس عليه»[٣].

٦. أحيانًا لا يكتفي بذكر شاهد واحد على موضوع واحد، فيأتي بشاهد ثانٍ تعزيزًا للمعنى، قال: «وإذ عرفت أن جملة الإنشاء لم تأتِ صلة كالوصف؛ فهي إن أتت صلة أو صفة مؤوَّلة بما يجعلها خبرية كقوله[٤]: [الطويل]

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي -وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا- أَزُورُهَا[٥]

وقوله: [الرجز]

تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وجعل المذكور عجزًا هكذا:

لما حططت الرحل عنها واردًا علفتها تبنًا وماء باردًا

ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٣٠، ٤٩٩.، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١١٤٧، وشرح الشواهد الشعرية ٣/ ٣١٢.

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٠٨.

(٢) البيت لم يعرف قائله. ينظر: أمالي ابن الحاجب/ ٣٨٥، وخزانة الأدب: ٥/ ٢٧٨.

(٣) نيل المرام ودر النظام – القسم الثّاني: ٢١٨ (مخطوط).

(٤) المصدر نفسه: ٢٤٦.

(٥) البيت للفرزدق، يمدح فيه بلال بن أبي بردة. وهو في ديوانه: ٤٥١.

جَـاءُوا بِـمِـذْقٍ هَـلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْـبَ قَـطْ؟[1]

فـإنَّ التقدير فيها «الّتِي يُقَالُ فِي حَقّهَا لَعَلِّي»، و«بِمِذْقٍ مَقُوْلٍ فِيْهِ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟»، وعلى رأي يكون التقدير في الأوّل «الّتِي أَقُولُ لَعَلِّي»[2].

٧- ونـراه فـي بعـض المواضع يستشـهد بالبيت الشـعري، ثـم يعقب ذلك مسـتدركًا بالرواية الصَّحيحة للبيت الشعري، ففي حديثه عن أداة النصب «لن»، قال: «قيل: وقد يجزم بها الفعل كقول أعرابي في مدح الحسين عليه السلام: [المنسرح]

لَـنْ يَـخِـبِ الـدَّهْـرُ مِـنْ رَجَـائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُوْنِ بَـابِـكَ الـحَـلَـقَـةُ[3]

والرواية الصحيحة «لم يخب الدهر»»[4].

٨- اسـتدلاله على عدم الحـذف إلّا بوجود القرينة الدالـة على المحذوف، بقول الشاعر:

بِـأَيِّ كِـتَـابٍ أَمْ بِـأَيِّ سُـنَّـةٍ تَـرَى حُبَّهُم عَـارًا عَـلَـيَّ وَتَـحْـسَـبُ[5]

والمعنـى واضح حيث حذف المفعولين بدليل وجـود القرينة، والتقدير: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ».

القسم الثَّاني/ النثر:

احتجّ الشَّـيخ اليزديّ ببعض ما ورد من كلام العرب من الأمثال والأقوال

---

(١) البيت لم يُعرف قائله. ينظر: شرح الشواهد الشعرية: ٢/ ٤٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/ ٥١.

(٣) البيـت لأعرابي قاله في مدح الإمام الحسـين عليه السلام. ينظر: العوالم للشـيخ البحراني: ٦٢، ومستدرك الوسائل: ٧/ ٢٣٧. ورواية هذين المصدرين (لم يخب الآن من رجاك ومن).

(٤) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٦٤ (مخطوط).

(٥) البيت للكميت. وهو في ديوانه: ٥١٦، وينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٨٢ (مخطوط).

العربيـة المأثـورة، فحاول أنْ يوظِّف هذه المـادة اللّغوية من كلام العرب في الاستشهاد على مسائل النَّحو واللّغة؛ ومنها:

١. «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ». استدل به في إجراء (جاءت) مجرى (صار)، قال: «ومنها: جاء في (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ)، وما استفهامية، و(جاء) بمعنى (صار)»[١].

٢. مـن ذلك توظيفه المثـل «حَذْوَ النَّعْـلِ بالنَّعْلِ»، وهو مثلٌ يضرب لتشـابه الشـيئين، وقد استشـهد بـه قائـلا: «والرَّابع منهـا: الضَّمير الواقـع فاعلًا لكلمتي «نِعْـمَ، وبِئْسَ» وما ضاهاهما من أفعال المـدح والذّم وحكمهما من هذه الجهة حكم «رُبَّ» حَذْوَ النَّعْلَ بالنَّعْلِ»[٢].

٣. (الذَّوْدُ إِلى الذَّوْدِ إِبِلٌ)[٣]. اسـتدلّ به على مجيء حرف الجر (إلى) بمعنى المعية، قال: «والمعية نحو: (الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ)»[٤].

ثانيا: القياس:

القياس هو الأصل الثّاني بعد السَّماع، ولعلَّهُ الأصل الأكثر شمولية وأهمية عنـد النحويين ولا سـيّما البصريين، وهو بالمصطلح العلمـي: «تقدير الفرع بحكـم الأصل»[٥]، ولـه حدود أخرى متقاربـة المعنى، ولا بد لـه من أركان أربعة هـي: «أصل وفرع وعلة وحكم»[٦]، ومثال ذلك: «أنْ تركب قياسًـا في

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٨٦ (مخطوط).
(٢) المصدر نفسه: ٢١٥.
(٣) وهـو مثـل يضرب في اجتماع القليـل إلى القليل مما يؤدي إلى الكثير. ينظر: لسـان العرب: ٣/ ١٦٧.
(٤) ينظر: نيل المرام ودر النظام – القسم الثَّاني: ٢٩٥ (مخطوط).
(٥) لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣.
(٦) المصدر نفسه.

الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله، فتقول: اسم، أسند الفعل إليه، مقدمًا عليه، فوجب أنْ يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[١]، إذن فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس، أما أقسامه فهي ثلاثة: «قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد»[٢] ويرى ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) أنَّ: «النَّحو كلّه قياس»[٣]، ولذا قيل:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ[٤]

وقد ورد القياس في شرح اليزديّ، مستعملًا ألفاظًا دالةً عليه زيادة على كلمة (قياس)، منها: تشبيهًا، مطّرد، يجري، حملًا، استدلالًا بالقياس.

وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

١. في الحديث عن الحروف المشبّهة بالفعل ونصبها للاسم ورفعها للخبر، قال: «فإنْ قلتَ: لم اقتضت مرفوعًا، ومنصوبًا؟ قلتُ: قضاء لحق الشباهة كما أنَّ للفعل مرفوعًا ومنصوبًا»[٥].

ويعني بالفعل المقتضي المنصوب هو الفعل المتعدِّي؛ بمعنى أنَّها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحملت عليه فعملت عمله لمَّا شابهته، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله.

٢. في الحديث عن الحال إذا كان جملة فعلية فعلها مضارع مثبت ومتلبِّسة بالضمير وحده لم تقترن جملته بالواو، قال: «اعلم أنَّ الحال إذا كان جملة

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣.
(٢) المصدر نفسه: ٥٣.
(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٩٥.
(٤) البيت للكسائي. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤.
(٥) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٦٨.

فلا يخلو إمّا أنْ يكون اسمية أو فعلية، والفعلية إمّا ماض أو مضارع، وكل منهما إمّا مثبت أو منفي، فالأقسام خمسة وأيًّا منها كان يحتاج إلى الرابط، فإنْ كان مضارعًا مثبتًا كان رابطها الضمير لا غير؛ لأنَّهُ شبيه باسم الفاعل لفظًا ومعنى، وكما أنَّ اسم الفاعل لا يفتقر إلى زيادة ربط؛ لكونه مفردًا غير مستقل في الإفادة فكذلك ما يشبهه»[١].

٣. إعراب الفعل المضارع تشبيها له بالاسم[٢].

٤. عدم تجويزه العطف على المجرور المتصل حملًا له على المرفوع المتصل، قال: «ولا يجوز العطف على المجرور المتصل إلّا مع إعادة الجار اسمًا كان أو حرفًا، فإنْ قلتَ ما وجه ذلك؟ قلتُ: وجهه ما أشير إليه سابقا في العطف على المرفوع المتصل»[٣].

وما أشار إليه سابقًا هو قوله: «واعلم أنَّهُ لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلَّا مع إعادة المرفوع كالجزء ممَا اتصل به لفظًا من حيث أنَّهُ متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظّاهر»[٤].

٥. إهمال (أنْ) الناصبة مع المضارع تشبيهًا لها بالمخفّفة، أو حملًا على «ما» المصدرية، قال: «وقد يهمل[٥] الناصبة عن العمل تشبيهًا لها بالمخفّفة، أو بـ(ما) المصدرية، ومنه قراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بالرفع...»[٦].

---

(١) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ١٢١.
(٢) المصدر نفسه – القسم الثَّاني: ٢٥٨ (مخطوط).
(٣) المصدر نفسه: ١٩٨.
(٤) المصدر نفسه: ١٩٧.
(٥) هكذا وردت في المخطوطة.
(٦) نيل المرام ودر النظام– القسم الثَّاني: ٢٦٤ (مخطوط).

ثالثا: الإجماع:

وهو ثالث الأصول التي يستدلّ بها النَّحويّون في تقرير المسائل النَّحويَّة، وهو في اصطلاح النحويين: «إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة»[١]، وذلك «ما لم يخالف نصًّا أو قياسًا؛ إذ لم يرد أنَّهُم معصومون ككل الأئمة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة»[٢]، وقد عُبِّر عن هذا الأصل بأكثر من عبارة منها (الإجماع، اتفاقًا، اتفقوا، بالاتفاق، اشترطوا، بلا خلاف).

لقد أولى الشّيخ اليزديّ مسألة الإجماع عناية فائقة، وتعدَّدت عنده مواضع الاستدلال بها، ومن نماذج الإجماع:

١. استدلاله على حرفيَّة (لا) قال: «وأوهن من هذين الوجهين ما نسب إليهم من كون (لا) اسم فعل بمعنى انتفى إذ تصريح اللّغويين وأئمة النَّحو بكونها حرفًا يأباه»[٣].

٢. التقديم والتأخير في باب المفعول معه: «فإنْ قلتَ: فهل يتأخر العامل عن المفعول معه أم لا؟ قلتُ: لا لوجهين؛ الأوّل: الأصل والاتفاق»[٤].

---

(١) الاقتراح: ٥٥.

(٢) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٥٥.

(٣) نيل المرام ودر النظام – القسم الأوَّل (قسم التحقيق): ٦٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٩.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث نوجز ما توصّلنا إليه من نتائج:

١. عناية الشّيخ عبد السَّميع اليزديّ بالأصول النَّحويَّة كافَّة، عناية كبيرة في دراسته النَّحويَّة.

٢. احتلّ الشاهد القرآني عنده المرتبة الأولى في الاستشهاد من بين الأصول الأخرى؛ لأنَّهُ أقوى في الحجَّة من الشعر والنثر الذي جاءنا من كلام العرب، فضلًا عن أنَّهُ أعلى مراتب النّصوص الفصيحة التي استشهد بها علماء اللغة والفقه والأصول.

٣. احتجّ الشيخ اليزدي بالقراءات القرآنية لكن بنسبة قليلة جدًا مقارنة مع استشهاده بالقرآن الكريم.

٤. احتل الشاهد الشعري عنده المرتبة الثانية بعد الشاهد القرآني، واحتج أيضًا بالنص النثري، إلَّا أنَّه بنسبة أقل من الشاهد الشعري.

٥. احتجَّ اليزدي بكلام المعصوم عليه السلام؛ فكلام المعصومين حجَّة يحتج بها في تقرير المسائل النحويَّة.

٦. القياس هو أحد الأصول المهمَّة والرئيسة، وقد ورد في نماذج عدَّة ومتنوِّعة في شرح اليزدي.

٧. كشف البحث عن قدرة الشّيخ اليزديّ العقلية في توجيه قواعد النَّحو، وكفايته البارعة في هذا المنحى.

٨. إنَّ لليزدي موقفًا ممَّا يُعرضه ويستشهد به، ويتمثَّل هذا الموقف بالمناقشة والرَّد والتوجيه وغيرها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الكتب المخطوطة:

١. غاية المسؤول ونهاية المأمول: عبد السميع محمد علي اليزدي الحائري (ت بعد ١٢٦٠هـ)، قيد التحقيق: د. محمد نوري الموسوي، د. نجلاء حميد مجيد.

٢. نيل المرام ودر النِّظام (القسم الثاني)، عبد السميع اليزدي (٢٦٠ هـ). وهو قيد التحقيق.

الكتب المطبوعة:

١- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى بن محمد، أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت: ١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢. الأصول، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠ هـ.

٣. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦ م.

٤. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن

محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدِّين، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨. بحار الأنوار، للشيخ محمد باقر المجلسي (ت: ١١١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

١٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١. تراجم الرجال، السيد أحمد الحسني، مطبعة صدر، قم المقدسة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤١٤هـ.

١٢. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.

١٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي

(ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤. الدِّراسات اللغويَّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمَّد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.

١٥. ديوان الإمام علي عليه السلام تحقيق: عبد العزيز الكرم، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٦. ديوان عبد الله بن رواحه، ودراسة في سيرته وشعره: تحقيق: د. وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٧. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٩. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٠. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي (ت: ٤٢١ هـ)، مكتبة لبنان العرب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٥١م.

٢١. شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٢٢. ضوابط الأصول، السيد محمد إبراهيم بن محمد باقر القزويني الحائري (ت: ١٢٦٢هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، العتبة الحسينية المقدسة،

قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء المقدسة، العراق، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٢٣. طبقات أعلام الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩هـ)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٤. العوالم، عبد الله بن نور الله البحراني الأصفهاني (ت: ١١٣٠هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، ط١، قم المقدسة، إيران، ١٤٠٧هـ.

٢٥. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١.

٢٦. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدِّين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م.

٢٧. مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي (ت: ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٢٩. نتائج الأفكار، السيد إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني الحائري (ت: ١٢٦٢هـ)، تحقيق: العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء، العراق، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٣٠. نجوم السماء في تراجم العلماء، تأليف الميرزا محمد مهدي الكهنوي الكشميري (ت: ١٣٠٩هـ)، مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ١٣٩٧هـ.

الرسائل الجامعيَّة:

* نيل المرام ودر النظام: عبد السميع محمد علي اليزدي الحائري (ت بعد ١٢٦٠هـ)، تحقيق (القسم الأول): حمزة حسن كاظم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

البحوث:

* رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد: الدكتور محمد نوري الموسوي، الدكتورة نجلاء حميد مجيد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٤٠)، ٢٠٢١م.